مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish. Co.

التكنوقراطي والقدرة على رفع التحديات المستقبلية في الجامعة الجزائرية

THE TECHNOCRAT AND THE CAPACITY TO MEET FUTURE CHALLENGESIN THE ALGERIAN UNIVERSITY

فضيلة سيساوي *،جامعة جيجل، الجزائر.
fasissaoui@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2020/02/23)، تاريخ المراجعة:(2020/05/17)،تاريخ القبول:(2020/06/18)

ملخص :

يسعى هذا المقال لمعالجة الفكرة الشائعة التي روجت لها تلك الكتابات التي بشرت بقدوم التكنوقراطي من منطلق أنه من يمثل أسطورة الرشد، بالكشف عن حدود هذه الفكرة، وشرح كيف أنه في الواقع، ينغلق على ذاته ضمن عقلانية جدباء،الأمر الذي يوجب التحذير منه، ومن خطره على الجامعة، والجامعة الجزائرية تحديدا باعتبارها حاملة لرسالة نبيلة، هدفها ترقية العلم، المعرفة، البحث العلمي،

حرية التفكير، وممارسة النقد البناء. فهي ستفشل في الاستمرار في حملها، والدفاع عنها، مثلما في رفع التحديات المستقبلية، في حال تمكن هذا التكنوقراطي من فرض منطقة الخاص عليها، والتأكيد بالمناسبة بأن المخرج بالنسبة للجامعة الجزائرية مرهون بإشاعة جو النقاش الحر، وبتبني التسيير الديمقراطي فيها.

الكلمات المفتاحية: التكنوقراطي؛ الجامعة؛ الجزائرية؛ التحديات؛ المستقبلية.

Abstract :

This paper seeks to address the widespread idea of a technocracy adorned with the tins of good governance, hides the reality of rationality devoid of an enriching dimension such as the promotion of knowledge, research, and freedom of thought along with the practice of free criticism. The challenges facing humanity claim the urgent need to put technocracy aside and to substitute its pared-down specific logic, particularly in the university, with the free debate and democratic management logics.

Keywords: Technocrat; University; Algerian; Challenges; Future.

* **المؤلف المراسل: فضيلة سيساوي ،الإيميل: fasissaoui@yahoo.fr**

مقدمة:

تعد الجامعة الجزائرية واحدة من بين المؤسسات الاجتماعية، المدعوة لرفع جملة من التحديات لأجل تجنيب نفسها الوقوع في أزمات مستقبلية، لن تزيد الأوضاع السائدة بداخلها حاليا إلا تعقيدا. ولذلك فليس أمامنا اليوم من بد سوى الانشغال بالحرص الواجب،للتعرف وفهم الأسس والأدوات التي تسمح بتمكين الجامعة الجزائرية من القيام بدورها، وتجنيبها مغبة الوقوع فريسة للذهنيات التسييرية العقيمة، التي لن تكون إلا سيفا مسلطا عليها، سيحول بلا شك دون قدرتها على أداء رسالتها التاريخية النبيلة، والمتمحورة حول فرد مكانة خاصة للعلم، للمعرفة، للبحث الأكاديمي المتميز، لحرية التفكير، للنقاش، وللنقد البناء فيها.

لذلك لنا أن نتساءل هنا، وبقلق بالغ، ماذا لو تمكَن التكنوقراطي من السيطرة على الجامعةالجزائرية وتحكم في صنع واتخاذ القرار فيها، وهو الذي انتهت "باتريسيا بيتشر" " Patricia Pitcher" في تشريحها لسلوك، وأنماط المسيرين، إلى وصفه بالخطر الحقيقي الذي يهدد التنظيم،إذ لا يترك من ورائه حيث يمر سوى العقم.إنه الإشكال الذي سيهتم هذا المقال باستنطاقه، أو بشرح، وتوضيح كيف يمكن للتكنوقراطي أن يشكل خطرا داهما على الجامعة الجزائرية، سيما وأنها اليوم تواجه جملة من التحديات المرتبطة بالمستقبل، والتي قد تفشل في رفعها،إن تمكَن هذا النمط من المسيرين، من فرض منطقه الخاص بداخلها، وذلك بالإجابة على جملة التساؤلات التالية:

- من هو التكنوقراطي؟
- ما هي رسالة الجامعة؟
- ما هي التحديات المستقبلية بالنسبة للجامعة الجزائرية؟
- كيف يمكن أن يحول التكنوقراطي دون قدرة الجامعة الجزائرية على رفع التحديات المستقبلية؟

2.مفهوم التكنوقراطي: يجب الإقرار منذ البداية أن مفهوم " التكنوقراطي" يظل مفهوما عصيا على التحديد بسبب النعوت الكثيرة التي ارتبطت به. ولتوضيح هذه الصورة أكثر، وإعطاء نكهة أولى عنه، على طريق السير نحو التعرف عليه، يستحسن أن تكون البداية من مقدمة كتاب "باتريسيا بيتشر " المنشور سنة 1996 تحت عنوان :" Artistes artisans et technocrates l'élite qu'on mérite " أو" فنانون حرفيون وتكنوقراط النخبة التي نستحق" والذي اعتبرته أوديسا شخصية.حيث أشارت إلى أنها، ومثل أغلبية الممارسين، لم تكن لديها أدنى فكرة عما يقوله الجامعيون عن التسيير، لكنها عندما واجهت الموقف في بداية دراستها للدكتوراه أصيبت بالصدمة، لأنها لم تجد "المنظمة " في تلك الكتابات المهتمة بدراسة التسيير، إذ لم تكن تعبر عن العالم الحقيقي للمنظمة، على الرغم من أنها– تلك الكتابات– كانت تضم بين طياتها عددا لا حصر له من النظريات، من طرق التحضير، سير العمل، والأدوار. فلقد كانت تلك الكتابات " من دون أي إحساس، من دون بهجة، من دون انتصار. (Pitcher, 1996,p.10)

لتضيف ولقد وجدت في رحلتي هذه مع تلك الكتابات أيضا " الفنانين الذين كنت أبحث عنهم، وكذا أولئك

الذين يرافقونهم ويشاركونهم المسيرة ، مثلما وجدت نقيضهم ،أو عدوهم: التكنوقراط هؤلاء الذين يميلون إلى تفضيل التصورات التقنية لمشكل ماعلى حساب النتائج الاجتماعية والإنسانية " (Pitcher,1996,p.10). وتزيد على ذلك، لقد بدا لي ومنذ الوهلة الأولى بأن التسيير يسعى إلى إلغاء الطبع، والى تجزئة الإنسان إلى مجموعة من الأجزاء: العيون التي ترى، اليد التي تنفذ، الرأس التي تفكر، ولكنه في غضون ذلك نسي أن يذكر في الوقت المناسب، القلب الذي يحس.وكأنما تريد أن تخلص "بيتشر" إلى إن التكنوقراطي مسير فظ، خشن، ومن دون عقل، بما أنها ترى فيه عدو الفنانين بامتياز. فهؤلاء وعلى خلاف التكنوقراط، تجدهم يتمتعون بالقدرة على الاستعمال المتناوب للوعي واللاوعي، والعيش عند هذه الحدود،دون أن يصابوا بالمرض مثلما تقول. فالتكنوقراط على النقيض من ذلك تماما، إذ ليس بإمكانهم فعل ذلك. بل الأكثر من ذلك، أنهم يدعون وعيهم يغرق في ظلام " عقلانية القحط، التافهة والفارغة ". هذا ولا يبتعد الوصف الذي قدمته "بيتشر" للتكنوقراط كثيرا عن التعريف الذي أعطاه لهم قاموس" روبار الصغير" "Le Petit Robert" عندما وصفهم بأنهم أولئك الذين يسعون إلى تفضيل التصورات التقنية، لمشكلة ما على حساب النتائج الاجتماعية والإنسانية.(Pitcher, p.10)

إن الموقف الذي عبرت عنه "بيتشر" وبالأحربالصورة التي قدمتها عن التكنوقراط ليست فريدة، ولا حالة معزولة. وهو ما يتبدى جليا عندما نقرأ ما كتبه" هنري لوفيفر" " Henri Lefebvre " في كتابه " Vers la Cybernanthrope " حين يقول" ... لقد أصبحت صورة التكنوقراطي سواء تبنيناها أو رفضناها شعبية. التكنوقراطي رجل المعارف التقنية المتحكم في السلطة، أو الذي يفترض حسب البعض أنه يتحكم فيها، والذي تجب مطاردته حسب البعض الآخر".(Lefebvre, 1971, p.17)

إن الاستعمال المتعدد، والانتشار الواسع لهذا المفهوم قد دفع بـ " لوك روبان "Luc Ruban " إلى القول بأنه لا يوجد تعريف للتكنوقراطي، وأن التعريف يبقى مشروطا، وبشكل ضيق بالاستعمال، أو بالوظيفة التي نود إلصاقها بهذا المفهوم. أما إذا ما بحثنا في المعنى اللغوي لكلمة " تكنوقراطي" يضيف "لوك روبان" فنجد بأنها تعني ذلك الذي " يتميز بالتحكم في التقنية، وبمعنى آخر بمعرفة كيف الاجتماعية المرتبطة بالتقنية ".(Ruban,1998,p.12) وهو ما يستلزم بأن التكنوقراطي هو ذلك الذي يتحكم في المعرفة التقنية، كما في استعمالاتها وفي فائدتها في حل المشكلات.لكنه بين هذا وذاك يغلب الجوانب التقنية للمشكلات المطروحة، على الجوانب الاجتماعية، أو الإنسانية. الأمر الذي دفعب " ألان توران " "Alain Touraine " إلى القول بأن التكنوقراطي واحد من بين أولئك الذين يغلبون مصلحة الجهاز على مصلحة الأفراد. أي أن التكنوقراطي وفي الحالات الأكثر بساطة يعمد إلى إخضاع السياسة الاجتماعية لإملاءات الدفاع، العلم، أو التركيز الاقتصادي. وهو ما دعاه إلى القول بأن التكنوقراطي يتميز بالقطيعة الموجودة لديه بين الزوج: الاستثمار والاستهلاك. فالتكنوقراطي عند " ألان توارن " يختلف عن الرأسمالي الذي يستعرض حياة الرفاه التي يعيش فيها، فهو على النقيض من ذلك تماما، لا يعيش حياة الرفاه، حتى لو كانت وظائفه تجلب له امتيازات معتبرة. وهي ذات الملاحظة التي سجلها "

جالبرايت" عندما كتب يقول: " إن صورة الثراء اليوم مرتبطة بالنجوم – vedettes أكثر من ارتباطها بالمسيرين... وكأن هؤلاء حتى عندما يحصلون على المنح، ومختلف الامتيازات، والمنافع ... ينفرون من استهلاك التباهي...". (Touraine,1969, pp.70-71)

يجدر التنبيه هنا، إلى ألا يفهم من التعريف الذي قدمه " ألان توران " للتكنوقراطي بأنهقد رفع عنه صفة تشجيع الاستهلاك. وقد عمد إلى شرح موقفه هذا، باللجوء إلى عقد مقارنة بين كلمتي" تكنوقراطي و" رأسمالي"، هاته الأخيرة التي يمكن أن يفهم منها وبذات الوقت المقاول كما المضارب. وهو ما يفيد بأن كلمة "رأسمالي" كلمة مزدوجة، شأنها في ذلك شأن كلمة " تكنوقراطي". ولأجل توضيح، وشرح هذه الازدواجية التي تحملها كلمة" تكنوقراطي" أكثر، عاد "ألان توران" إلى التاريخ، واستشهد بموقف التكنوقراطية الليبرالية بفرنسا، التي لعبت برأيه دورا أساسيا، في إعادة تنظيم، وتطوير الاقتصاد الفرنسي عندما عملت على إعادة الإحساس للمجتمع الفرنسي،وجره إلى الاعتراف بأهمية، وفائدة الاستهلاك الجماعي، الذي يشكل بدوره استثمارات اجتماعية.

وأما الجديد في تعريف " ألان توران " لـ "التكنوقراط" فيكمن في اعتباره لهم طبقة اجتماعية صاعدة، وإن كانت تختلف عن الطبقات الاجتماعية القديمة المهيمنة، التي كان مبدأ انتمائها يشير إلى الملكية، في حين يشير لدى طبقة التكنوقراط إلى المعرفة قبل أي شيء آخر، أو إلى مستوى معين من التعليم، والتعليم العالي تحديدا، الذي يتميز دون سواه، بجملة من الخصائص، حيث يعتبر الحصول عليه، أو الوصول إليه، بمثابة نظام للاصطفاء، أو الانتقاء، والارتقاء الاجتماعي (Touraine, 1969, pp.73-74)

ذات الرأي تقريبا نعثر عليه عند "هنري لوفيفر" " H. Lefebvre " عندما يقول: " إن الرجال الذين ينعتون بالتكنوقراط يشتهرون بكونهم يمتلكون كفاءات معتبرة، أو متميزة، زيادة على موهبة الفعالية التي يبدو أن لهم شبه احتكار لها، ذلك أنه بإمكانهم اكتشاف، وفرض الحلول التقنية المناسبة للمشكلات التي تطرحها الممارسة ".(Lefebvre,p.17)إلا أن " لوفيفر" لا يقف عند هذا الحد، حيث يستطرد معلقا على هذا الحكم: ولكننا إذا ما قمنا بمراقبة ما يحدث في الواقع،فسنلاحظ بأن مثل هذا النوع من الرجال لا يوجد أصلا.فمن نسميهم بالتكنوقراط لا يملكون سوى سلطة محدودة لاتخاذ القرارات. كونهم لا يقومون سوى بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم، أو أوامر السلطة السياسة، التي تُبقي على المتغيرات الإستراتيجية تحت تصرفها، مما يعني بالنهاية أنها تفرض على هؤلاء التكنوقراط الموجودين تحت سلطتها اختياراتها النهائية والحاسمة.

ما يفهم من الموقف السابق لـ " هنري لوفيفر" هو أن التكنوقراط الذين يبدو في الظاهر بأنهم يمتلكون الكفاءات الضرورية لاتخاذ القرار النهائي، يجدون أنفسهم في المحصلة، بصدد تنفيذ أوامر السلطة السياسية، التي لا تختار من بين الحلول العديدة التي يقترحها هؤلاء،سوى تلك التي تراها مناسبة لحساباتها، ولمصالحها الخاصة، أو تلك التي تتماشى أوتلائم رهاناتها فحسب. ليؤكد " لوفيفر" بذلك،

ومرة أخرى، على أن السلطة السياسية، هي من تدرس الحلول التي يتقدم بها التكنوقراط، وأنها هي من تختار ما تريده من الحلول، أو ما تراه مناسبا لها، والتي يمكن أن تكون لغايات، وأهداف أخرى، غير تلك التي توجد في علاقة بالتقنية. إلا أنه وبالرغم من مثل هذا الوضع، الذي قد يجد التكنوقراط أنفسهم فيه، فإن هذا لا يعني أبدا، بأنهم لا يملكون أي هامش للمناورة، بل ويساعدهم موقف اللبس هذا الذي يوجدون أنفسهم عليه، في اختيار الميل نحو هاته الجهة تارة، ونحو الجهة المقابلة تارة أخرى، ليتخطوا بذلك، وبطريقتهم الخاصة، موقف المعارضة باسم التقنية، أو باسم أسبقية وأولوية التقنية. وهو ما يمكنهم من مناقضة رأي الجمهور العريض، الذي يعتقد بأنهم يعملون بلا هوادة من أجل بسط نفوذ التقنية، التي ستؤدي في النهاية إلى شكل من أشكال الهيمنة الاجتماعية. وأما مرد هذا الاعتقاد، مثلما يشرحه" لوفيفر" فيعود إلى الدعاية التي تقوم بها الإيديولوجيا التكنوقراطية، أو المنتوج التكنوقراطي، بغية التعويض على عجز التكنوقراطي، والتغطية على عدم مشاركته الفعلية في السلطة، وعدم تطبيق التقنية على الحياة العملية.(Lefebvre,p.17)

هذا ونشيرهنا إلى أن أفكار" لوفيفر" حول موقف اللبس، أو الغموض الذي يميز التكنوقراط تلتقي مباشرة مع أفكار ورؤى "جورج غورفيتش" "G. Gurvitch" الذي وصفهم بجماعات التكنوبيروقراط، هؤلاء الذين يرى بأنه بإمكانهم في مرحلة معينة، أو في مجتمع معين، الانتماء إما للطبقة البرجوازية، أو للطبقة البروليتارية، بل وحتى للطبقات الوسطى. إذ يقول بهذا الخصوص: لقد لاحظنا على سبيل المثال كيف دفع بالتكنوبيروقراط نحو البرجوازية الكبيرة في المرحلة التي شرعت فيها الرأسمالية المنظمة للتروستات والكارتلات، في الإحلال محل الرأسمالية التنافسية، تم كيف اندمجوا في البروليتاريا في بعض الأحيان، وفي البرجوازية في أحيان أخرى في تلك البلدان التي تبنت، أو طبقت الاقتصاد المخطط، ثم في الطبقات الوسطى في مرحلة أخرى، في ظروف أخرى، وفي بلدان ومجتمعات أخرى.(Lefebvre, pp.18-19)

لقد حاول "غورفيتش في تناوله لـ " التكنوبيروقراط " كما في تعريفه لهم، التأكيد على أن الأمر يتعلق بجماعة، أو بمجموع جماعات،تجب دراستها من قبل علماء الاجتماع. وقد عبر عن ذلك بقوله "... إني أتحدث عن جماعة أو أكثر تحديدا عن جماعات متنوعة، من المتخصصين المهندسين، المسيرين الإداريين، المدراء، الخبراء، أصحاب المناصب العليا بالخدمة العمومية العسكريين ذوي الخبرة، بالإضافة وإن جزئيا إلى العلماء، والأساتذة، الذين يمكن في بعض الحالات، ومن زاوية معينة، وباعتبارهم ما تحت الجماعة، الدخول ضمن هذا المجموع ".(Gurvitch, 1949, p.181)

إذن ومثلما هو واضح، لم يفصل " جورج غورفيتش " ما بين التكنوقراط والبيروقراط، عندما أطلق عليهم جماعة التكنوبيروقراط، أوعندما اعتبرهم مجموعا، أو جماعات متنوعة، مثلما عندما لم ير فيهم طبقة اجتماعية. فهم في الواقع، يخدمون على الدوام، مصلحة طبقة اجتماعية أخرى.إلا أنه مع ذلك لم ينف عنهم أيضا، قدرتهم على تشكيل طبقة مستقلة، أو على الأقل النضال بصلابة من أجل الاستحواذ، أو الوصول إلى السلطة، تحت شروط تاريخية معينة، وفي ظل ظرف تاريخي محدد. أي بمعنى أن

جماعة أو جماعات التكنوبيروقراط، وإن كانت لا تشكل طبقة اجتماعية مستقلة بذاتها، وتخدم بالأساس مصلحة طبقة اجتماعية أخرى، فإن ذلك لا يستلزم بالضرورة،بأنها لا تسعى لخدمة مصلحتها الخاصة، سواء عن دراية، وقصد منها، أو العكس بدون وعي، وعدم إدراك منها.

هذا ولم يغفل "غورفيتش" عن التنبيه إلى أن هذا المجموع، أو التكنوبيروقراط يتميزون بجملة من الخصائص، أو الصفات المشتركة بغض النظر عن طبيعة المجتمع الذي قد يتواجدون فيه ومنها:

- أن الأمر يتعلق في الأساس بمجموع أوليغاركي محدود ويتمتع بكفاءات، بقوى استثنائية ويمارس نوعا من الازدراء نحو الجماعات الأخرى.
- أن هذا المجموع يتمتع بوضعية متميزة نسبيا، ليس بالنظر إلى مداخيله فقط، ولكن قياسا بدوره في الإنتاج، وفي الإدارة العمومية كذلك، وبصورة عامة بالحظوة الاجتماعية، التي يتمتع بها ضمن الطبقة الاجتماعية التي يكون مندمجا فيها على الأقل.
- أن هذا المجموع عبارة عن أشخاص بمقدورهم التأثير في أمثالهم من الأشخاص، وتقوية أو تدعيم تميزهم، زيادة على توظيف الرموز، والشعارات بشكل واع، خصوصا وأن الوسائل التقنية التي تستخدم في الدعاية توجد تحت تصرفهم، أو تحت مراقبتهم.
- أن هذا المجموع يتمتع بالقدرة على الاستخدام المفرط لكفاءاته.
- أن لهذا المجموع شهية كبيرة نحو السلطة الاقتصادية والسياسية.

هذا ولا ننتهي من تقديم تصور "غورفيتش" حول التكنوقراط، دون التعريج على المقارنة التي عقدها بين التكنوبيروقراط والصناعيين، هؤلاء الذين كان "سان سيمون" قد تنبأ بعودة السيادة للشعب بمجرد وصولهم إلى السلطة. حيث خلص من تلك المقارنة، إلى التصريح بأن "سان سيمون" كان ساذجا عندما اعتقد ذلك. فالوقائع والأحداث، والتطورات التاريخية، تؤكد بأن هؤلاء الصناعيين، الذين يمكن مماثلتهم اليوم بمدراء المؤسسات، المهندسين، التقنيين، أو بالتكنوبيروقراط، يشكلون في الواقع تهديدا لتلك السيادة، نظرا لمحاولاتهم الحثيثة، لوضع عقيدة تكنوقراطية، وبناء الأيديولوجيا التكنوقراطية، التي هي إيديولوجية جماعة تعتبر نفسها نخبة،ولكنها نخبة فخورة بكفاءاتها، تحتقر الآخرين، أوغير الأكفاء (Gurvitch, pp.185-186)

لقد اعترف "غورفيتش" بأن التكنوبيروقراط يستمدون سلطتهم من توظيفهم للتقنية الأكثر تطورا في تدعيم سلطتهم الاقتصادية، والسياسية. أي بمعنى أن ظهور هذه الجماعة، أو هذا المجموع الذي يتشكل من جماعات متنوعة، يرتبط بظهور التقنية المتطورة. وهي وجهة النظر التي يمكن تلمسها في مناقشته لأفكار " فلاديمير سلوفييف" التي كانت قد وردت في كتاب لهذا الأخير بعنوان:" المقابلات الثلاث" والتي وصف فيها، حدث قدوم المسيح الدجال، ونهاية العالم، والتي جسد فيها شخصية المسيح الدجال في شخصية مهندس ساحر، يوظف التقنية المتفوقة لإبهار الناس، ولفرض سيطرته، وبسط نفوذه عليهم. وقد علق "غورفيتش" على هذا الموقف، بالتأكيد على أن ما لم يلاحظه" فلاديمير سلوفييف" هو كون الأمر،

لا ينحصر في شخصية متميزة، بقدر ما هو مرتبط بجماعة، أو بمجموع جماعات، يحتمل أن تتواجه فيما بينها، بسبب تصادم مصالحها، واستغلالها من قبل منافسيها.ثم وفوق ذلك احتمال انقسامها بشكل حاد، زيادة على إمكانية توصلها إلى بناء اتفاق فيما بينها، من خلال عملها على إيجاد توازن بين مصالحها المتناقضة.وهو ما يدلل على أن جماعات التكنوبيروقراط من التنوع، والتعدد، إلى الحد الذي يحول دون قدرتها، على تشكيل وسط موحد ومتجانس.(Gurvitch, p.180-199)

إن الفكرة الأساسية التي يمكن الخروج بها من جملة الأفكار السالفة، هي التأكيد على أن التكنوقراط إنما يستمدون سلطتهم من كفاءتهم التقنية في مجالات عدة، متنوعة، يمكن أن تكون مالية صناعية، إدارية، وغيرها من المجالات الأخرى. بعبارة أخرى، وعلى رأي "بيير موران " Pierre Morin " نجد بأن التكنوقراطي الذي هو صاحب كفاءات تقنية، يحوز إلى جانب تخصصه على سلطة سياسية، بما أنه يتوفر على كافة أنواع المعلومات التي يمكنه أن يؤثر بها في القرارات المتخذة، وذلك عن طريق عملية الانتقاء التي يقوم بها، عند إعداده للملفات، التي يضعها تحت تصرف السلطة السياسية. (Morin, 1974, p.466)بمعنى أن التكنوقراطيبإمكانه أن يتمتع بصورة، أو بأخرى بسلطة سياسية، حتى وإن كانت هذه السلطة في الواقع سلطة ضمنية، مادام يتولى مهمة القيام بإعداد الملفات التي تعتمدها السلطة السياسية، في اتخاذ قرارها النهائي. فالتكنوقراطي،وعلى هذا النحو، يؤثر بشكل معين، في القرار الذي تصدره السلطة السياسية، بغض النظرعن مستوى، وطبيعة هذا التأثير.

تبقى الإشارة أخيرا، إلى أن الأمريكي "هوارد سكوت" " H. Scott " كان أول من استخدم مصطلح الـ" تكنوقراطي" وذلك سنة 1931. وقصد به حينذاك، نعت أتباع" تورشتاين فيبلن" "Viblen " الذين كانوا يدافعون عن إدارة الاقتصاد، للحيلولة دون عودة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كان قد شهدها العالم خلال العشرينيات من القرن الماضي. ثم أن مصطلح " تكنوقراطي" كان يستخدم عادة لتوصيف الشخص الذي غالبا ما " يضع ثقته في المعارف، وفي فضائل العقلانية، أكثر من وضعها في العقائد، التي تقوم على المعتقدات والعواطف. فهو يؤمن بوجود الحلول الصحيحة والفريدة في مواجهة المشكلات، ويهتم بالوقائع الاقتصادية على حساب الاهتمام بالوقائع السياسية. (Morin, p.466)

من ذلك يمكن القول بأن النظرة التكنوقراطية للعالم، ومثلما ذهب إليه " دانيال بيل " تتجاوز التقنية بتأكيدها على أهمية، وضرورة، اعتماد الطريقة التطبيقية، الأداتية المنسقة، والمرتبة، في تحديد الأهداف من جهة، وإعلان ثقتها الفائقة في التحليل، الدقة، القياس، وفي النظام من جهة أخرى. وهي النظرة التي تجد التعبير الأكثر اكتمالا عنها، في أفكار رجل الرياضيات " أوغسطين كورنو " وذلك منذ أواسط القرن التاسع عشر، عندما اكتشف بأن في التاريخ حركة كبيرة، وهي تذهب من الحيوي إلى العقلاني، وستقود لا محالة إلى عصر من الميكنة، عصر ما بعد تاريخي، تضمن فيه العقلانية العالمية الاستقرار للمجتمع، عصر تتقلص فيه العواطف والأحاسيس تدريجيا لصالح العقلانية الصاعدة.
(Bell, 1976, p.349-350)

وهنا لا من بد من الاستفهام حول مدى دقة وصواب النظرة العقلانية للعالم. أو ليست هذه النظرة بالنهاية مجرد طريقة، أو عملية لجعل كافة العمليات والإجراءات المتأثرة بطابع الظرف وبالعوامل الذاتية تحت جناح العقلانية. خصوصا عندما ننظرللواقع الميداني أو المعاش، إذ وعلى الرغم من جهد العقلنة، الذي يهدف إلى شمل كافة قطاعات الحياة الاجتماعية،فإن صلاحية العمليات التي يتم القيام بها، ونوعية النتائج التي يتم الحصول عليها، تظل على الدوام غير متطابقة. وهو الأمر الذي دفع بـ " جون ماينو " " J. Meynaud" إلى إستصدار الحكم الذي ينص على أن التقنية أو الكفاءة، وإن كانت أفضل وسيلة، أو طريقة لإضفاء الشرعية على الفعل التكنوقراطي، فإنها يمكن أن تكون وهذا ليس نادر الحدوث منقوصة، بل مجرد افتراض، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالسلوك الاجتماعي والإنساني عموما. (Meynaud,1960, p.21)

وصفو القول، هو أن حرارة النقاش، وتنوع الطروحات،سواء بشأن تعريف التكنوقراط أو بتحديد، وشرح تشكلهم، علاقاتهم بالجماعات، الفئات، والطبقات الاجتماعية الأخرى، لم تسهل أبدا عملية تحديد هذا المفهوم، بقدر ما عقدتها. لكن ومع ذلك نعثر على شبه إجماع حول الفكرة التي تقضي بأن التكنوقراط هم: أولئك الذين يغلبون الجوانب التقنية للمسائل المطروحة على حساب الجوانب الاجتماعية والإنسانية، دافعهم في ذلك الحرص على الفعالية، وعلى تحقيق أقصى فائدة وأعظم النتائج، بالاعتماد أكثر على فضائل التقنية، العلم، المعارف والعقلانية، مقارنة بالحدس، وبالعواطف، والأحاسيس.

لكن ومع ذلك، لابد من الإقرار أيضا، بأنه وفي ظل هذا مثل هذا الاتفاق، فإن المسائل تبقى عالقة، أو عندما لا تحسم بشأن أهمية، وضرورة هؤلاء سواء بالنسبة للمجتمعات، وبالنسبة للتنظيمات خصوصا عندما نقرأ عند " باتريسيا بيتشر" قصة " فينيس كييج" التي أوردها " أنطونيو دمازيو" بمؤلف له تحت عنوان " خطأ ديكارت"، أين يشرح كيف تعرض" فينيس كييج" إلى حادث اختراق قطعة حديدية لرأسه أدت به على الرغم من تعافيه بعد شهرين من ذلك إلى فقدان القدرة على استصدار الأحكام، وكيف انتهت حياته إلى كارثة، إذ لم يعد بمقدوره الربط، والموازنة، بين عواطفه، وبين القدرة على التفكير.

إن " باتريسيا بتشر" إذ ساقت هذه الحادثة، فلكي تقدم الدليل على حكمها بشأن التكنوقراط الذين تقول عنهم بأنهم ليسوا سيئين، فهم فقط غير ناضجين، وبالأحرى معوقين، أو مصابون بالعمى لا غير. ولذلك لن يكون غريبا، أو مستبعدا أن نخطئ الطريق في حال ما إذا قادنا أمثال هؤلاء العميان.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول، بأن التكنوقراط والحال هاته يعانون من غياب، أومن ضعف في الربط بين مشاعرهم، وتفكيرهم، مما يؤدي بهم إلى الخروج بأحكام غير ناضجة، أو غير مكتملة، زيادة على أنهم أشخاص باردون، أو عقلانيون فوق العادة. ثم أنهم وفوق ذلك لا يعدون صنفا واحدا ففيهم التكنوقراطي البحث، أو القح، التكنوقراطي الجاد، التكنوقراطي المخادع ... الخ. أي بمعنى أن النقاش الطويل العريض الذي دار حولهم، قد جعل كلمة تكنوقراطي تتمطط لتشتمل بالنهاية على أكثر من جماعة اجتماعية، ولتعبر عن فئة اجتماعية أوسع، بدلا من تلك النواة الأولى، التي لم تكن تضم في

البداية سوى التقنيين والمهندسين. وهو التصور الذي تم الوقوف عليه عند " غورفيتش" حيث عرف التكنوقراط،ورأى فيهم جماعات متنوعة من المتخصصين ك: المهندسين، المسيرين، الإداريين، المدراء، الخبراء، الموظفين السامين في الخدمة العمومية، العسكريين ذوي الخبرة، بل وحتى العلماء، والأساتذة في حالات معينة. وهو تقريبا ذات الموقف الذي عبر عنه " ألان توران " فقد تنبأ في مؤلفه: "المجتمع ما بعد الصناعي" بالتكنوقراطية التي ستهمين، عندما لاحظ العلامات الأولى لتشكل مجتمع جديد، مجتمع مبرمج، مجتمع تكنوقراطي، ترتبط فيه السلطة الصاعدة بقوة الدولة المعاصرة المخططة. أي بالتكنوقراط الذين ليسوا بتقنيين، وإنما مسيرون ينتمون لإدارة الدولة، وللمؤسسات الكبيرة، المرتبطة بقوة بأوساط القرار السياسي.

3.حول رسالة الجامعة: لا يمكن ونحن بصدد الجامعة، إلا أن ننشغل مع المهتمين بالشأن الجامعي بمآل رسالة الجامعة إذا ما نظرنا إليها من زاوية الصورة، أو الرسالة، التي رسمها لها المؤسسون الأوائل،وبخاصة بعد أن تعرفنا على التكنوقراط، وخصائصهم.تلك الرسالة التي كانت واضحة المعالم، والتي لم تكن في حاجة إلى أكثر من مؤسسة صغيرة يحذو أعضاءها ذات الاهتمام، وذات الدافع، في البحث عن العلم والمعرفة.

والحق أن رسالة الجامعة التي كانت تهدف إلى لمّ شمل جماعة متضامنة، ومتعاونة، واعية بالانتماء منذ اللحظة الأولى، كما في المستقبل إلى ذات النخبة، ما فتئت تتغير .وهي اليوم كمشروع تتمحور في الغالب حول ثلاثة، أو أربعة وظائف، وعلى رأسها وظيفة التكوين، التي ما انفكت تتضاعف حتى أصبحت الجامعة، بما فيها الجامعة الجزائرية، مؤسسة جماهيرية، تتولى مهمة تلبية حاجة المجتمع من الإطارات والكفاءات. وهي المهمة التي استطاعت الجامعة الجزائرية،أن تضمنها حتى الآن، بالرغم من الضغوط الكثيرة التي تتعرض لها، وما قد يشكله لها ذلك، من تهديد، لأنه يأتي في معظم الأوقات، على حساب مهمتها الأصلية، أو الأولى، المتمثلة بالأساس، في ضمان، وتوفير المناخ المناسب للسعي وراء كسب العلم، المعرفة، وتطويرهما. أي عندما تصبح الجامعة الجزائرية ملزمة بالبحث للخريجين على مكانة اجتماعية، وضبط وتيرتها على الطلب الاجتماعي المتزايد. الأمر الذي يضعها في مواجهة تحدي مزدوج.تحدي يطالبها من جهة بالتمتع باستقلاليتها والحفاظ على/ وصيانة قواعد اللعبة الاجتماعية عبر تغذيتها، وبمراقبة التناقضات الاجتماعية القائمة من جهة أخرى. وهو ما يعني من بين ما يعنيه، أن الجامعة الجزائرية مطالبة اليوم،برفع جملة من التحديات المستقبلية التي ترتكز ضمانتها الرئيسية،في تحقيق الجودة المطلوبة، في عالم صار قائما على التميز والتنافسية. (أنظرالطحلاوي، وإبراهيم،1995)

4.الجامعة الجزائرية والتحديات المستقبلة: عندما تشكل الجامعة إحدى الركائز الأساسية المساعدة للمجتمع في تحقيق القدرة على مجابهة المشكلات الآنية والمستقبلية، وضمان ديمومته، واستمراريته، مع الحفاظ على تمتعه بخصوصيته التاريخية الاجتماعية، والثقافية، وإنجاز متطلبات المرحلة، أو الظرف التاريخي الخاص الذي يمر به، فإنها تصبح مطالبة بالعمل على حث والدفع بالمشاريع، وبإمكانات

البحث، التي تحتوي عليها، باتجاه خدمة، وبناء شروط البقاء، وتحقيق الديناميكية الضرورية لهذا المجتمع، بغض النظرعن طبيعة ومستوى تطوره.

وبما أننا بصدد الجامعة الجزائرية، يهمنا هنا التعرف على طبيعة هذه التحديات،التي يتحتم عليها الالتفات والتصدي لها، حتى تتمكن من تجاوز أزماتها المتعددة، والمركبة، وتتخطي أهم العقبات التي يمكن أن تحول دون قدرتها، على تحقيق لرسالتها السامية، في الرفع من شأن العلم، والمعرفة، بما يسمح للمجتمع الجزائري، التحكم في الأدوات، والوسائل التي تمكنه من تحقيق الانتماء للمستقبل، والمشاركة الفاعلة فيه.

أما أهم هذه التحديات المستقبلية فيمكن تجاوزا اختصارها في العناصر الموالية:

4.1تحدي تطبيق ادارة الجودة الشاملة: وهو التحدي الذي يتطلب أرضية معينة، في البنى التنظيمية،والإدارية، والاجتماعية داخل الجامعة الجزائرية، وخارجها. ولعله على رأسها، توفر القناعة التامة لدى إدارة الجامعة على الأقل، بأهمية هذا المفهوم، وجعل الجودة في مقدمة استراتيجياتها، إلى جانب توفر القادة القادرين على توجيه وإدارة الأفراد باتجاه اعتماد مبادئ سياسة التطوير والابداع.

2.4 تحدي تجديد التعليم الجامعي:وذلك بعدم الاكتفاء بإعداد الخريجين، وإجراء البحوث الأكاديمية، إذ لا بد من الاهتمام أيضا بالتعليم المستمر، وتقديم الخدمات اللازمة للمجتمع الجزائري في عصر المعلوماتية.(القيسي، 2013، ص ص.230-232)

3.4 تحدي تعريب التعليم الجامعي:ويتمثل أساسا في مسألة تعريب التعليم العالي. حيث تؤكد البحوث والدراسات، على أن اغتراب التعليم العالي، وابتعاده عن الواقع المعاش، وضعف ارتباطه بقضايا التنمية الوطنية، يكمن بالأساس في عدم اندماج محتوى هذا التعليم، ولغته مع الثقافة السائدة. وإذا كان من بين مهمات التعليم الجامعي، تنمية القدرات الوطنية، وتأكيدها، من خلال محتويات المناهج، إلى جانب لغة التدريس، فإن هذه المهمة تكاد تكون غائبة بالنسبة للعملية التربوية في الجامعة الجزائرية.

4.4 تحدي البحث العلمي: على الرغم من المحاولات الحثيثة المسجلة في هذا الباب، والرامية إلى النهوض بالبحث العلمي في الجزائر، إلا أن مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يزال دون الحدود المطلوبة. بل ويبعد إلى حد الساعة على الأقل، من بين المستويات المنخفضة في العالم، مما يؤدي إلى عرقلة، وكبح المجهودات الرامية لتطوير الجامعة الجزائرية، وتأكيد دورها، باعتبارها القاطرة الأمامية في عملية التنمية،والتخطيط للمستقبل، والإسهام في تحقيق القفزة النوعية المرجوة بالنسبة للمجتمع الجزائري.

5.4 تحدي ثورة تكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية: لقد أحدثت التطورات الفائقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية، تأثيرات جوهرية في أنظمة التعليم العالي داخل البلدان المتطورة، إلا أن استثمار هذه التطورات التكنولوجية داخل الجامعة الجزائرية لا يزال دون الحدود المطلوبة. بل ولا يزال استخدامها بين أعضاء هيئة التدريس ذاتهم،محدودا وهامشيا للغاية،بالرغم من أهميتها القصوى، في بناء وتطوير

أنظمة تعليمية قائمة على الكمبيوتر، وفي تأهيل الأسرة الجامعية لاستخدام هذه التقنيات، وتوظيفها في تطوير، تجديد، وتحيين معلوماتها، كما في وضع المقررات، والبرامج التعليمية، خصوصا إذا ما علمنا بأن قانون الأستاذ الجامعي قد حرص على هذا الجانب. فعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي في الدفع بهذا الاتجاه، ومنها على وجه التحديد، ربط عملية تقييم الأساتذة، ومنحة المردودية بمدى توظيفهم لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في العملية التعليمية، لا تزال النتائج دون المستوى المطلوب. والحق أنها كعملية، تحتاج قبل ذلك، إلى توفر بنية تحتية متميزة، وخبراء في الصيانة والدعم الفني، زيادة على التعليم، والتدريب المستمر للأستاذ كما للطالب الجامعي على توظيف واستخدام هذه التكنولوجيات(صالح،214، ص ص. 47-48)

6.4 تحدي ضعف مستوى الكفاءات في التعليم العالي:يعد أعضاء هيئة التدريس والعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، من المتغيرات الأساسية في معادلة ضمان النوعية، والجودة في الجامعة الجزائرية. إذ يعتمد عليها زيادة على مجموعة أخرى من العوامل، في عملية التقييم النوعي للجامعات العالمية، فيما يتعلق بعمليات التصنيف، واعتماد، أو معادلة الشهادات، ومنح الدرجات العلمية الجامعية...الخ

7.4 تحدي تدني محتوى طرق وتكنولوجيا التعليم الجامعي: تعدّ نوعية محتوى التعليم الجامعي، طرقه، وتقنياته من بين أهم المتغيّرات التي يحتكم إليها في تقييم مدى مواءمة التعليم الجامعي للمتغيّرات والمتطلّبات الاجتماعية، والثقافية، والتقنية، على المستويين الوطني أو الدولي. وهو الأمر الذي لم تتمكن مناهج، وبرامج التعليم في الجامعة الجزائرية، إلى الآن من استيعابه وبالتالي استثمار نتائج الثورة التكنولوجية، العلمية، والمعلوماتية، في تجديد وتطوير ذاتها وهو ما ينعكس سلبا على مستوى كفاءة خريجيها، وعلى قدرتهم على الاستجابة لحاجات، ومتطلبات المحيط،أو سوق العمل.

8.4 تحدي بناء الانسان الجديد:يحتاج أي تطوير مستقبلي للإنسان والمجتمعات،إلى الارتكاز على الديمقراطية، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، احترام حقوق الإنسان، القيم الإنسانية العالمية، وعلى التعايش مع الثقافات الأخرى، وهو ما لن يتأتى إلا بترسيخ قيم، ومفاهيم بعينها،ومنها الحرية الأكاديمية، دعم وتعزيز قدرات واستقلالية الجامعة الجزائرية،مع تجديد مقررات التدريس باستمرار، بما يتفق وأنظمة التعليم الرقمي أو المفتوح.

9.4 تحدي هجرة الأدمغة أو النقل المعاكس للتكنولوجيا: دون الدخول في تفاصيل لغة الأرقام،تفقدالجزائر سنويا أعدادا كبيرة من كفاءاتها العالية التكوين في جميع التخصصات والمجالات العلمية، مما ينعكس سلبا على مشكلة التأطير داخل الجامعة الجزائرية الناجمة عن هجرة الكثير من الأساتذة الجزائريين للخارج، وبخاصة خلال العشرية السوداء حيث توجهت الغالبية منهم، إلى بلدان أوروبا، كندا، والولايات المتحدة، وهي ظاهرة تمثل استنزافا خطيرا للطاقات، ولقدرات الجزائر في مجالات: العلم، التكنولوجيا، والتنمية.

10.4 تحدي العولمة: يلاحظ من خلال تحليل تأثيرات ظاهرة العولمة على قطاع التعليم العالي سواء في الجزائر، أو في غيرها من البلدان، بأنها عميقة، إلى الحد الذي قد يرهن مستقبل الجامعة الجزائرية، إن لم تتمكن وبسرعة من تجاوز تخبطها، وأزماتها المتكررة، ومواجهة تيار التنافسية، عن طريق ملاءمة برامجها التعليمية، حتى تتماشى، والمتغيرات الدولية، التي تؤكد في عمومها على الأهمية الحاسمة للعلم والتكنولوجيا بالنسبة للمجتمعات. (بهاء الدين،1997)

5.التكنوقراطي الجامعة الجزائرية ورفع التحديات المستقبلية: تدعو جملة الأفكار السابقة حول رسالة الجامعة الجزائرية، وبوجه خاص تلك المرتبطة بالتحديات المستقبلية التي تواجهها اليوم إلى ضرورة بحث وفهم دور التكنوقراطي داخل هذه الجامعة، وتحديدا ما يرتبط منه بمستقبلها، برسالتها، وبقدرتها على تخطي الصعاب، ورفع التحديات المستقبلية في حالما إذا أمسك التكنوقراطي بزمام الأمور فيها، خصوصا وقد أوصت أغلب الكتابات المهتمة بدراسة التكنوقراط بالحذر منه– التكنوقراطي–، وبالأحرى من ممارساته غير الديمقراطية. ذلك أن هذا الأخير يمكنه أن يسوق التنظيم الذي يشرف على شؤونه، نظرا لتقيده الشديد بالإجراءات التقنية، واهتمامه الفائق بالمنافع، والفوائد المادية، على حساب القضايا الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تتطرح إلى الكارثة. وهو الأمر الذي قد يؤدي به إلى ارتكاب أخطاء لدى استصداره لأحكامه التي يعتقد في رشدها المطلق، وفي عقلانيتها الكاملة، بالرغم من أن الواقع المعاش يؤكد على محدودية، وعلى نسبية الرشد في القرارات المتخذة. ولنا بطبيعة الحال في أفكار" هربرت سيمون " "Herbert Simon " وغيره من المفكرين الذين اهتموا بدراسة صنع واتخاذ القرارات الدليل المعقول، والدامغ على وهم العقلانية المثلى، أو الرشد المطلق، سواء تعلق الأمر بالشؤون والقضايا المجتمعية، أو بحياة التنظيمات، وبالتالي بحياة الجامعة الجزائرية.

وإذن فإن عملية تسيير الجامعة الجزائرية وإدارتها، وهي المؤسسة الاجتماعية التي يفترض فيها أنها تعمل على تقديم الخدمة العمومية، تشجيع ممارسة التفكير الحر، حماية الفكر النقدي، الدفع بالبحث العلمي، وتشجيعه إلى جانب ترقية الإبداع والحث على الابتكار، بل وتجاوز العقبات التي تفرضها طبيعة العصر الذي نعيشه، بما يشترطه من عمليات، أو يفرضه من تحديات تصب مباشرة في بناء الانسان الجديد، ستصبح لا محالة في مأزق في حال سيطر التكنوقراطي عليها. ذلك أن همه الأول، إن لم يكن الأوحد، هو العمل على تحقيق المنفعة المادية قبل أي شيء. وهو ما يتنافى مع الرسالة الأصلية للجامعة كمؤسسة مجتمعية تختلف بلا شك عن المؤسسة الاقتصادية، أو المقاولة المطالبة بتحقيق الإنتاج والإنتاجية، وبالأرباح.

أما إذا ما إذا استدعى الأمر ضرورة مراجعة دور ورسالة الجامعة الجزائرية، فمن الأهمية القصوى ألا يتم ذلك على حساب المبادئ العالمية النبيلة التي كانت الجامعة مصدرها وحاضنها الأول. بل من الضروري أن تظل الجامعة الجزائرية حاملة لهذه القيم الإنسانية ومدافعة عنها،أي عن المعرفة، وعن

العلم، حتى نضمن وقاية وحماية المجتمع الجزائري من العقم الفكري، أو قل من عواقب تراجع التفكير النقدي الحرعلى وجه التحديد.

هذا وإن مهمة الجامعة الجزائرية لا تنحصر في البحث العلمي، والتكوين فقط، بل تمتد أيضاإلى العمل على تقديم الدعم للثقافة داخل المجتمع. بمعنى ان دور الجامعة الجزائرية يتعدى مهمة إعداد الإطارات والأفراد للحياة المهنية حسب شروط ومتطلبات السوق الوطني، إلى خدمة وترقية الثقافة المحلية، والوطنية على حد سواء. وهي كمهمة صميمة بالنسبة للجامعة الجزائرية، تعبر عن شكل من أشكال المقاومة التي تمنع تحول هذه الأخيرة مثلما يريد لها التكنوقراطي إلى مجرد مؤسسة اقتصادية، أو مقاولة مطالبة بتحقيق المنفعة المادية أوالأرباح.

إن تحول أو محاولة تحويل الجامعة الجزائرية إلى مجرد مقاولة بحتة، لا يمكن إلا أن يصيبنا بالقلق على مصير الأسرة الجامعية المشتغلة بحقل الفلسفة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه العموم. بل على مصير الجامعة ذاتها، انطلاقا من أنها تشكل الفضاء المتميز ،والمناسب لبعث الوعي، والحرص على التفكير النقدي، كيفما كانت أشكاله ومستوياته، بالرغم مما قد يحدثه ذلك من اشكالات أو توترات بالنسبة لحياة الجامعة ذاتها، أو ما قد يترتب عن الجو الديمقراطي المنفتح من تبعات.هذا الجو الذي من المفروض أن توفره الجامعة الجزائريةكونها مؤسسة حيوية لأعضائها من جهة، وللمجتمع الجزائري ككل من جهة أخرى. وما تقليد حرمة الجامعة وتوجهه نحو حماية الأساتذة والطلبة من تسلط، وتعسفاستخدام السلطة، إلا دليل على الحصانة التي لابد أن تتوفر عليها المؤسسة الجامعية باعتبارها الخاصية الرئيسية،التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية العمومية الأخرى. (Ogien, 1995, pp.41-44)

إن الأدوار، والمهام التي تقوم بها الجامعة كالبحث، التكوين، الإبداع، تطوير الثقافة، وتوفير المجال، والفرصة لأعضائها لتحقيق التطور، والتفتح الذاتي، والتي يُطلب منها الحفاظ عليها، وضمان استمراريتها، يمكن أن تتحول في ظل هيمنة التكنوقراطي صاحب النظرة التقنية الخالصة للمسائل والقضايا الاجتماعية،إلى ضغوط شديدة عليها، كيف لا وهي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة تقريبا، من بين المؤسسات الاجتماعية، التي تسمح بوجود الاختلاف، والتنافر فيها.وهو ما من شأنه أن يدفع بتجارب اجتماعية مثمرة في عدد من المجالات والميادين الأخرى.تجارب تتعارض في الغالب مع مبدأ التمجيد اللامشروط للتقنية، الذي يتباه التكنوقراطي ويعمل به، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى نسيان الانسان.

لا بل إن الاهتمام المقصور على التقنية، وعلى الفعالية التقنية، يفتقد إلى الواقعية وإلى العقلانية، في التعامل مع المعطى الميداني، فعلى الرغم من كافة الاحتياطات، التي يمكن أن يعمل بها لتحقيق القرار العقلاني، هناك دائما وبالضرورة حصة للافتراض، أو للتخمين، وبالتالي لحضور عنصر الشك، والتردد، والمخاطرة، أو المغامرة في بناء القرارات وإدارة التنظيم، وهو ما أكدته الدراسات المهتمة في مجال الارغونوميا مثلا، التي برهنت على وجود مسافة دائما بين العمل الفعلي والعمل المتصور للحفاظ

على استمرار عمل الشبكة. بعبارة أخرى يمكن للتكنوقراط أصحاب الخطاب العلمي والتقني أن يتمتعوا بوضعية متميزة داخل الشبكة بحكم تحكمهم في المعارف العلمية " الحيادية" إلا أن وضعيتهم تلك تظل عرضة للهزات والاضطراب بحكم العمليات الاجتماعية المختلفة التي تجري في الواقع المعاش، والتي تسمح بتجاوز والمناورة مع قواعد العمل الرسمية.

إذن لذلك ولغيره من العوامل الأخرى، تكون الجامعة المكان، أو الفضاء المناسب،لتجاوزالفعل التكنوقراطي، ضمان التشاركية في عملية صنع واتخاذ القرارات،واستحداث أنماط وطرق جديدة لممارسة السلطة، سلطة تتميز بالمرونة اللازمة لتحقيق التوازن،الشفافية، والديمقراطية في إدارة، وتسيير الشأن الجامعي.

انطلاقا مما تقدم يصبح العمل من أجل أن تظل الجامعة الجزائرية المجال الحيوي الذي يحافظ، ويحمي حرية النقاش، والتعبير داخل المجتمع، برفض الأفكار، والممارسات، التي من شأنها أن تكبلها، فتصبح مثل غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى. أو حتى لا تخنق الديمقراطية فيها، فيتم إخضاعها لسلطة الآلة البيروقراطية–التكنوقراطية، التي لا تعتني بالديناميكية،ولا بحيوية الممارسة الديمقراطية، بقدر ما تحرص على التطبيق الجاف للقواعد والإجراءات القانونية، بحجة ضمان الاستقرار والحفاظ على النظام العام.

إن الخوف على حياد، ومستقبل الجامعة الجزائرية، لا يعني محاربة النقاش، والتفكير الحر بداخلها. بل بالتأكيد،والحرص،على تمكين أعضائها من تثمين فرص النقاش، ممارسة النقد، وإطلاق طاقات الإبداع والابتكار فيها، من خلال تبني أسس التسيير الديمقراطي، أو الإدارة التشاركية، التي تكفل للأسرة الجامعية الجزائرية، مبدأ احترام الرأي والرأي المخالف، دونما أي إقصاء، وهو الأمر الذي يقضي بحتمية بناء فضاءات للتسامح، والدفاع عنها داخل الحرم الجامعي.

وعليه فمرد التحذير من هيمنة التكنوقراط على الجامعة الجزائرية،يعود على وجه الدقة، إلى اعتقادهم في أنهم الجماعة الوحيدة التي يحق لها الحديث باسم المصلحة العامة كونها من تمتلك الكفاءات، وتتمتع بالمهارات الضرورية لذلك، مما يؤدي بهم إلى الوقوع في أخطاء تنجر عن اختزالهم للعمل الإنساني في سلسلة من الحركات، والإجراءات التقنية المحضة. بل ولأنهم أيضا وحسب زعمهم، من يتمتعون بالحياد المطلوب، ويساهمون في تقديم الخدمة العمومية المطلوبة، دون الدخول في صراع مباشر، أو في مواجهة مع الماسكين الشرعيين بزمام السلطة. حتى أنهم إذا حدث وحاربوا السياسة فسيكون ذلك باسم اللاسياسة، ليس من باب التصغير بالسياسة، ولكن كإشارة منهم إلى تفوقهم المعنوي على السياسي، وإلى كونهم خير من يمثل الاستمرارية، وديمومة الشؤون العمومية، على عكس المنتخبين، الذين يظل تحركهم مرهونا بالوقت، ذلك أنهم مجبرون على الفعل على المدى القصير. ثم لأن التكنوقراط وهم يقدمون أنفسهم للعالم الخارجي، باعتبارهم المنفذون الأمناء للإرادة السياسية، يحاولون بشكل، أو بآخر، كسب غطاء الشرعية، والاستفاع بالتالي بالشرعية الديمقراطية.(Meynaud, p.148)

تجدر الإشارة هنا إلى أن نفوذ، وتأثير التكنوقراط داخل المؤسسات كيفما كانت، يبقى مرتبطا بطبيعة النظام السياسي القائم، وبالتقاليد التي تنظم علاقة الإدارة بعالم السياسة. أي أن نفوذهم مرهون بعدة معايير ،وعلى رأسها درجة قربهم من أصحاب القرار السياسي، ثم مقدار تحكمهم في مصادر المعلومات، وفي البيانات الحساسة، والإستراتيجية.

يبقى القول، أن الجامعة الجزائرية التي تواجه اليوم جملة من التحديات المستقبلية، وعلى رأسها تلك المرتبطة بشروط، وقواعد بناء مجتمع المعرفة، في حاجة ماسة إلى تجنيد كل الطاقات البشرية، والمادية التي تتوفر عليها مثلما الاحتمالية، وهو –التجنيد–كعملية اجتماعية، وتاريخية حاسمة،يحتاج من بين ما يحتاج إلى تبني مبدأ التشاركية في الإدارة، وفي صنع، واتخاذ القرار بها.أي إلى حتمية اعتماد قواعد، وشروط التسيير الديمقراطي، الذي سيسمح لها في الحاضر، كما في المستقبل، ببناء التفوق المطلوب منها، في عالم سقطت فيه كافة الحدود.

خاتمة:

نخلص مما تقدم إلى أن التحديات القائمة والمستقبلية، تقتضي عدم رهن مستقبل الجامعة الجزائرية، كمؤسسة اجتماعية قائدة، نظرا لدورها الريادي في توليد، وإنتاج المعرفة، وذلك بالحرص على تشجيع الإبداع، والخلق، وعلى حث روح المبادرة فيها. زيادة على تسهيل استحداث المجالات، والأدوات المساعدة على اعتماد مبدأ التشاركية في صناعة الأفكار ،بغية بلوغها القدرة على التنافس، والتميز.

إن خطورة الوضع القائم، ودقة المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم ككل، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، تستدعي حماية الجامعة الجزائرية،والعمل دون هوادة لمساعدتها،أو تمكينها من تجاوز العقبات التي يمكن أن تقف حائلا دون ذلك، أو دون قدرتها على تحقيق الأهداف الخاصة بها وبمستقبل المجتمع الجزائري.ولعل من بين أهم الإجراءات الوقائية التي ستفيد في ذلك، تفادي تسليم إدارتها للتكنوقراط، هؤلاء الذين يستهويهم، التمسك بمركزية الإدارة،والتسيير، من منطلق أنهم ودون سواهم المتحكمون في المهارات، والتقنيات الضرورية للإدارة الناجعة، والتسيير العقلاني.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– القيسي هناء محمود،(2013). فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي (الأساليب والممارسات)، عمان: دار المناهج.

– بهاء الدين حسين كامل،(1997). التعليم العربي لا يخرج المبتكرين، القاهرة: دار المعارف.

– الطحلاوي محمد رجائي، إبراهيم يحي عبد الحميد،(1995). رؤية في الإدارة الجامعية وقياداتها، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر.

– صالح علي عبد الرحيم، (2014). ديمقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات في المؤسسات الجامعية، عمان: دار اليازرودي.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

-Bell Daniel, (1976). Vers la société post-industrielle, (traduit de l'anglais par Pierre Andler), Paris : édit Robert Laffont.

-Gurvitch George, (1949). La technocratie est-elle un effet inévitable de l'industrialisation, Paris.

- Lefebvre Henri, (1971). Vers la cybernanthrope, Paris : édit DENOEL Gonthier.

-Meynaud Jean, (1960). La Technocratie Mytheou Réalité, Paris.

- Morin Pierre, (1974). Le travail dans l'entreprise moderne, paris, edit Hachette.

-Ogien Albert, (1995). L'esprit Gestionnaire une analyse de l'air du temps, Paris : l'Ecoledes Hautes Etudes en Sciences Sociales.

-Pitcher Patricia, (1996). Artistes Artisane et technocraties L'élite qu'on mérite, Paris : édit village mondial.

- Ruban Luc, (1998). La fin des technocrates ? Paris : édit Presses de sciences politiques.

Touraine Alain, (1969). La société post-industrielle, Paris : édit DENOEL.